

**رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس
القاهرة - 21 رجب 1444 هـ الموافق 12 فبراير 2023 م**

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، نصره الله، رسالة إلى المشاركين في المؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس، الذي افتتحت أشغاله يوم الأحد 21 رجب 1444 هـ الموافق 12 فبراير 2023 م بالقاهرة. وفي ما يلي النص الكامل للرسالة الملكية السامية التي تلاها رئيس الحكومة عزيز أخنوش:

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.
فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب السمو والمعالي والفضيلة، حضرات السيدات والسادة،
إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن أخطب هذا المؤتمر رفيع المستوى، لدعم مدينة القدس، الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالقاهرة، تفعيلًا لقرار القمة العربية بهذا الشأن.
وإن حضور نخبة من الشخصيات، السياسية والدينية والحقوقية والإعلامية المرموقة لهذا الملتقى الهام، ليجسد الإرادة المشتركة، لرفع أحد تحديات السلام العالمي المزمدة، في منطقة الشرق الأوسط.
كما تعد مشاركة المملكة المغربية اليوم، تأكيدًا لالتزامها المتجدد والثابت، بدعم القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، والتي نوليها أهمية قصوى، من منطلق الأمانة التي نتقلدها، بصفتنا رئيسًا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، حيث جعلناها في مستوى مكانة قضيتنا الوطنية الأولى، وأحد ثوابت سياستنا الخارجية، كما أكدنا على ذلك في مناسبات مختلفة.
ومما يضيف أهمية خاصة على هذا اللقاء الهام، كونه ينعقد في ظرفية صعبة تمر منها القضية الفلسطينية، وقضية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.
وهو ما يلقي على عاتقنا مسؤولية جماعية، في إطار أجندة العمل العربي المشترك، وتوحيد الموقف العربي، لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها المدينة المقدسة، ومحاولة طمس هويتها الحضارية الفريدة، وتغيير طابعها القانوني، الذي تعهدت قرارات مجلس الأمن الدولي بحمايته.
أجل، إن التدابير الأحادية، التي من شأنها إضفاء واقع غير شرعي على القدس ومحيطها، تعتبر تهديدًا للوضع القانوني للمدينة، وتركيبتها الديمغرافية، وطابعها التاريخي القائم على تعدد الثقافات والأديان.
وإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات الممنهجة والمتعارضة مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا تساعد على بناء الثقة، بل تقوض كل أسس التوصل إلى حل دائم، يقوم على وجود دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب، في أمن وسلام.

ومما لا شك فيه، أن الحديث عن الواقع الصعب للقدس الشريف، لا يمكن قراءته بمعزل عن سياقه العام، المرتبط بمسار القضية الفلسطينية. فتوقف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، واستمرار حالة التعتن والجمود في العملية السلمية، يمنح الفرصة للجهات المتطرفة لتأجيج الصراع، واستثارة المشاعر الدينية، وزيادة حالة الاحتقان والتوتر داخل مدينة القدس، مما يندرج بتحول النزاع من صراع سياسي إلى صراع عقائدي، قد تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

لذا، فإن حماية مدينة القدس من مخططات تغيير الوضع التاريخي والقانوني فيها، ينبغي أن يكون عملاً صادقاً ومخلصاً، بعيداً عن نطاق الشعارات الفارغة، والمزايدات العقيمة، والحسابات الضيقة.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،
لقد أكدنا، أكثر من مرة، على أن مدينة القدس تحظى بمكانة متميزة في وجدان الشعوب العربية والإسلامية، مما يجعلها أمانة على عاتقنا جميعاً، ومسؤولية كبرى أمام الله والتاريخ. وبالتالي، فالدفاع عنها لا يجب أن يكون

عملا ظرفيا أو مناسباتيا، وإنما ينبغي أن يشمل التحركات الدبلوماسية المؤثرة، والأعمال الميدانية الملموسة، داخل المدينة المقدسة.

إن العمل الميداني الملموس، الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، وهي الذراع الميدانية للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، منذ أزيد من 25 سنة، تحت إشرافنا الشخصي، يهدف إلى دعم المدينة المقدسة، والحفاظ على طابعها الحضاري، من خلال تنفيذ مشاريع اجتماعية وتنموية تهم جميع فئات المجتمع المقدسي.

وقد استطاعت الوكالة تنفيذ ما يزيد عن 200 مشروع، بكلفة تُقدّر بحوالي 65 مليون دولار، بتمويل مغربي مائة في المائة، من ميزانيتها في صنف تبرعات الدول، وحوالي 70 في المائة، في صنف تبرعات المؤسسات والأفراد.

وفي هذا الإطار، تشدد المملكة المغربية على ضرورة تضافر الجهود العربية والإسلامية، من أجل الانخراط في مسار حماية ودعم مدينة القدس الشريف، والدفع في اتجاه تحقيق انفراج سياسي، من شأنه أن يفتح آفاقا للتفاوض بمستقبل يسوده السلم والأمن والازدهار بالمنطقة، من خلال احترام مبادئ العيش المشترك، واعتبار الاختلاف، سواء الثقافي أو الديني أو المذهبي، رصيذاً وغنى ثقافياً ومجتمعياً مشتركاً، يجمع ولا يُفرق.

وهي نفس المقاربة التي تبناها «نداء القدس»، الذي وقعناه مع قداسة البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان، في الرباط بتاريخ 30 مارس 2019، وأكدنا فيه على «أهمية المحافظة على مدينة القدس الشريف، باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية، وبوصفها، قبل كل شيء، أرضاً للقاء الحضارات، ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار».

وفي هذا الصدد، نجدد الدعوة إلى إقامة تحالف عالمي يجمع كل القوى الحية، الملتزمة بالسلم، والمؤمنة بقيم التسامح والتعايش، لإنقاذ مدينة السلم، والحفاظ على موروثةا الحضاري والإنساني المشترك، انسجاماً مع النداء الذي أطلقناه بالرباط سنة 2009، بمناسبة المؤتمر الدولي حول القدس.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، من منطلق التزامه الراسخ، يظل مقتنعا بأن القضية الفلسطينية، هي قضية سياسية جوهرية، وهي مفتاح الحل الدائم والشامل من أجل إرساء السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، يتعين إيجاد تسوية عادلة لها في إطار الشرعية الدولية، ووفق مبدأ حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي. وإيماناً منا بأن السلم في منطقة الشرق الأوسط يبقى خياراً استراتيجياً لا محيد عنه، ستواصل المملكة المغربية جهودها، مستثمرة كل إمكانياتها، والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة، من أجل المساهمة في أي جهد دولي يهدف إلى إعادة إطلاق مسار الحوار والمفاوضات، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لوضع حد للنزاع، وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء بمنطقة الشرق الأوسط.

ونغتتم هذه الفرصة، لنجدد التعبير عن دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أختنا فخامة الرئيس محمود عباس، في جهودها لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق، إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال، ووحدة وازدهار.

وختاماً، فإننا نتطلع إلى أن يشكل هذا الملتقى الرفيع، سنداً قوياً للقدس والمقدسيين، وتنويراً أعمق بعدالة ومركزية قضية مدينة القدس الشريف، سائلين الله تعالى أن يسدد خطانا، لتحقيق كل ما يخدم السلم، والحفاظ على هوية مدينة السلم، لتظل ملتقى للتعايش والوئام بين أتباع جميع الأديان السماوية. والسلم عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».